جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

تموز / يوليو
2023

تقرير تحليلي

المجتمع المدني والنخبة المحلية شمال سورية

إعداد: حازم زهور عدي
باحث في مركز جسور للدراسات

الفقيـــد

حـازم زهـور عـدي

باحث في مركز جسور للدراسات

باحث – مختص في الشؤون القانونية.

كان عضواً في فريق وحدة الدراسات.

تركّزت اهتماماته على قضايا القانون والحوكمة والأمن المحلي في سورية.

حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة حلب عام 2003.

لديه عدّة مؤلفات منشورة في القانون والعلوم السياسية.

توفي حيث كان يقيم في مدينة أنطاكيا جنوب تركيا إثر الزلزال المدمّر

في 6 شباط / فبراير 2023.

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2023
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة 5

أولاً: المجتمع المدني في الشمال السوري..... 6

1. المنظمات الفئوية (النقابات والاتحادات):..... 7

2. مجموعات الدعم والمناصر:..... 8

3. المنظمات الإنسانية والتنموية:..... 9

4. الهيئات والأحزاب السياسية:..... 10

ثانياً: النخبة المحليّة في الشمال السوري..... 11

1. حالة النخبة التقليدية:..... 11

2. حالة النخبة المستجدّة:..... 12

خُلاصة..... 13

مقدمة

خلال حكم البعث كان تدخُّل السلطة متوغّلاً في شؤون المجتمع السوري، بحيث يشمل ذلك كل أنشطته الفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وصولاً إلى صناعة نُخَب مفصلة على مقاسها، لمنع المجتمع من اختيار أو تصدير نُخَبه، ولم يشذّ عن هذا الواقع سوى استثناءات قليلة.

ومنذ عام 2011 فقدت السلطة في سورية قدرتها على التدخّل في شؤون المجتمع، مما أعاد تدريجياً حضور المجتمع المدني عَبْر نشوء كيانات مثل النقابات والهيئات السياسية والرابطات الأهلية والاتحادات الإعلامية والمنظمات الإنسانية والتنموية وغيرها.

بالمقابل نشأت سلطات محلية جديدة بديلة عن سلطة النظام السوري في المناطق التي خسر فيها الأخير السيطرة، وبعد عام 2018 انحسر وجود هذه السلطات شمال البلاد، وبات المجتمع المدني يكافح لأجل الحفاظ على بقائه ويعمل على التقليل من تدخُّل تلك السلطات في شؤونه.

لقد ظهرت نُخَب محلية جديدة وأخذت على عاتقها مهمّة التعبير عن الرأي العامّ والمجتمع المدني، ونشطت هذه النُّخَب عَبْر المنظمات والهيئات سابقة الذكر وبشكل مستقلّ أحياناً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإعلامياً.

يحاول هذا التقرير استعراض واقع المجتمع المدني في الشمال السوري، وحالة النخبة المحلية في هذه المنطقة سواءً التقليدية أو المستجدّة.

أولاً: المجتمع المدني في الشمال السوري

ينشط المجتمع المدني في مناطق المعارضة شمال سورية عَبْر المنظمات الفئوية –من نقابات واتحادات وغيرها–، ومجموعات الدعم والمناصرة، والمنظمات الإنسانية، والمنظمات التنموية، والكيانات السياسية، وغيرها.

يُعتبر المجتمع المدني شمال البلاد امتداداً للحالة التي تشكّلت بعد عام 2011؛ حيث يضمّ نشطاء من مختلف المناطق التي شهدت احتجاجات شعبية وتشكّلت فيها كيانات مدنيّة عبّرت عن حراك المجتمع المدني قبل أن ينحسر وجوده إلى الشمال السوري منذ عام 2018، الذي شهد تباعاً إعادة تشكيل تلك الأُطُر من جديد بعد أن أثّرت بها الظروف الاجتماعية والجغرافية والأمنية والعسكرية.

وبخلاف الفترة التي سبقت عام 2020؛ حيث كان التضامن والتعاوُن بين مكوّنات المجتمع المدني حاضراً بوضوح؛ بسبب التهديد الذي كانت تتعرّض له مناطق المعارضة من قِبل النظام وحلفائه، فإن التضامن والتعاون بعد هذا التاريخ أصبح أقل وأكثر حرصاً لدى وجوده؛ كالتأييد بالبيانات والمشاركة المحدودة في الإضرابات. فمثلاً اقتصر نشاط نقابة المحامين الأحرار على التواصل مع النقابات الأخرى حيث "شاركت في تنظيمها وصياغة قوانينها والإشراف على الانتخابات التي تجريها"[1] مثل اتحاد الطلبة في جامعة حلب الحرة الذي أشرفت نقابة المحامين الأحرار على انتخابات الهيئات الطلابية التي جرت فيه، كما تضامن اتحاد الطلبة في إضراب المعلمين[2].

[1] مقابلة أجراها الباحث مع يوسف الحسين، وهو ناشط مدني، 2022/10/8.
[2] مقابلة أجراها الباحث مع محمود سليمان، 2022/10/11.

1. المنظمات الفئوية (النقابات والاتحادات):

توجد في الشمال السوري نقابات لكل من المحامين والمعلمين والأطباء والمقاولين والمهندسين والصيادلة، إضافة لاتحادات تمثّل الطلبة والإعلاميين والفلاحين وغيرهم، وهناك أيضاً مجموعات تنسيق خاصة بأصحاب المهن الحرّة –كسائقي الشاحنات ومزارعي القمح– لم تتحوّل بعدُ إلى إطار تنظيمي واضح فما يزال التواصل مؤقتاً ويرتبط بالتهديد الذي يواجه مصالح العمّال.

تأخّر تأسيس هذه المنظمات إلى عام 2016، وقد بادر إلى تشكيلها نشطاء ممن كانوا أعضاء سابقين في النقابات والاتحادات الخاضعة للنظام قبل عام 2011، لكنّ حراك المجتمع المدني عبرها لم يظهر فعلياً إلّا بعد دخول مناطق المعارضة شمال البلاد مرحلة الاستقرار النسبي عام 2020؛ حيث أصبحت البيئة أكثر ملاءَمة لعقد الاجتماعات وانتخاب القيادات ووضع الأنظمة الداخلية واعتماد القوانين الناظمة للعمل.

يقتصر نشاط تلك المنظمات على عقد الاجتماعات والندوات، وإصدار البيانات والمواقف، والمشاركة في الاحتجاجات، لكنّ معظمها لا يصل إلى درجة تنظيم ودعم المجالات والقطاعات التي يمثّلها، فنقابة المحامين مثلاً غير قادرة على التدخّل في حَوْكَمة وتوجيه النظام والعمل القضائي والقانوني في الشمال السوري، أو التدخّل لمنع الانتهاكات[3].

إنّ ضعف دور المنظمات الفئوية في الشمال السوري سببه خضوعها لرقابة السلطات في الشمال السوري؛ حيث تخضع في إدلب لرقابة وتدخّل هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ، التي ألغت مثلاً في 26 أيلول/ سبتمبر 2019 نتائج انتخابات نقابة المحامين؛ بسبب عدم رضاها عن فوز أحد المرشحين[4]، وأشرفت على تأسيس نقابة المعلّمين في أيار/ مايو 2022، وتعقد لقاءات مستمرّة مع مختلف النقابات. تسعى الهيئة لتعزيز سيطرتها

[3] مقابلة أجراها الباحث مع عبد الله عبد السلام، مسؤول في وزارة العدل التابعة للحكومة المؤقتة 2022/10/6.

[4] الإنقاذ تواصل حربها ضد النقابات وتقصي مئات المحامين في إدلب، تلفزيون سوريا، 2021/8/14. الرابط.

على حراك المجتمع المدني؛ للضغط على السلطات شمال حلب ولتوسيع سلطاتها ولاحتواء النخب والكفاءات في إدلب.

بالمقابل، تتمتّع المنظمات الفئوية الموجودة في مناطق شمال حلب والرقة بقدرة أكبر على الحركة والعمل وتنظيم نفسها وترتيب شؤونها الداخلية والمشاركة بالاحتجاجات وإصدار البيانات، رغم التدخل المحتمل من قِبل فصائل المعارضة المسلّحة.

أخيراً، تتجنّب عموم تلك المنظمات تجاوُز حدود مصالح الفئة التي تمثّلها، في استمرار للنهج الذي كانت عليه النقابات والاتحادات قبل عام 2011، باستثناء نقابة المحامين التي غالباً ما تتدخّل في العمل السياسي وتقود حراك المجتمع المدني في الشأن العامّ. بطبيعة الحال، يؤدي العامل الشخصي المتعلق بالقائمين على عمل المنظمات دوراً رئيسياً في تحديد مستوى الأداء والفاعلية، بغض النظر عن التحدّيات والصعوبات التي تواجهها مالياً وتنظيمياً وسياسياً.

2. مجموعات الدعم والمناصرة:

ينشط في الشمال السوري العديد من مجموعات الدعم والمناصرة لقضايا المجتمع المدني والمحلّي، ومعظمها نشأ بعد عام 2020، مثل التنسيقيات والحراك الثوري الموحّد وروابط المهجّرين ومجالس الثوّار وغيرهم.

يتركّز نشاط واهتمام تلك المجموعات على قضايا تتعلّق بالخدمات والحريات والحقوق والانتهاكات والحكم، كالمشاركة في تقديم الحشد والدعم لاحتجاجات سائقي الشاحنات المتكرّرة منذ عام 2021، وتنظيم الوقفات ضد المجالس المحلية على ارتفاع أسعار الكهرباء، والتظاهر ضد إطلاق عناصر تابعين لقوات النظام متهمين بارتكاب جرائم حرب، والدعوة لتشكيل قيادة موحدة لمناطق الشمال السوري، ورفض أي قرار يتعلّق بالمصالحة مع النظام وغير ذلك.

في الواقع، نجحت مجموعات الدعم والمناصرة ضِمن مناطق شمال حلب والرقة في تثبيت حضورها في حراك المجتمع المدني شمال سورية، ورغم أنّ نظيراتها في إدلب تعثّرت كثيراً كما حصل مع تجربة تحالف الحراك الثوري عام 2022 لكنّها بقيت حاضرة وإن كان على نطاق مناطقي مثل الحراك الثوري لمدينة حماة

الذي يدافع عن حقوق وأهالي المدينة في مواجهة السلطات في إدلب. لا يعني ذلك أنّ تلك المجموعات لا تتأثّر بالنزعات المناطقية شمال حلب، لكن على نحو أقل، لكنها بالمقابل أكثر تأثُّراً بالاعتبارات الفصائلية التي تحدّ نوعاً من تأثيرها.

3. المنظمات الإنسانية والتنموية:

توجد في الشمال السوري مجموعة كبيرة من المنظمات الإنسانية والتنموية، التي تغطي قطاعات واسعة في الشأن العامّ، كأعمال الإغاثة والصحة والمأوى والتعليم والمياه، وبشكل أقلّ مجالات الحَوْكَمة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والدعم النفسي.

هذه المنظمات هي امتداد للعمل الإغاثي والخيري والتطوّعي الذي بدأ بعد عام 2011 في المناطق التي خرجت عن سلطة النظام، ولمعظمها امتداد خارج سورية، وقد عزّز نشاطها من حضور المجتمع المدني؛ حيث استطاعت تعويض الفراغ الناجم عن غياب السلطة المركزية في الاستجابة إلى احتياجات السكّان، لكن دورها لم يقتصر على الرعاية والتنمية إنما طال غالباً أدواراً سياسية من خلال التمثيل الذي شغله أعضاؤها في اللجنة الدستورية إلى جانب النظام والمعارضة.

كما استوعب نشاط هذه المنظمات العديد من الكفاءات الشابة، مما وفّر فرص عمل للعديد من الأشخاص، وساهم في ترقية مستوى العاملين في حراك المجتمع المدني، لكنّ برامج عملها شهدت أحياناً اعتراضاً من بعض فئات المجتمع المحلّي، وتحديداً بعض النخب والنشطاء في الشمال السوري[5].

بشكل عامّ، يُعتبر حضور المنظمات الإنسانية والتنموية في حراك المجتمع المدني شمال سورية أكبر مقارنة مع النقابات والاتحادات الفئوية والهيئات السياسية ومجموعات الدعم والمناصرة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى حجم التمويل الذي تحظى به ويفتقر إليه غيرها. مع ذلك فإنّ فاعليتها في الشمال السوري تُعتبر أقل مقارنة مع الكيانات المدنيّة الأخرى التي تستمد قدرتها على التأثير من خلال نشاطها القائم على المساهمة في توفير الدعم والحماية للمجتمع المحلّي.

[5] مقابلة أجراها الباحث مع معتز ناصر، وهو ناشط مدني، 2022/10/6.

4. الهيئات والأحزاب السياسية:

يضمّ حراكُ المجتمع المدني في الشمال السوري هيئات سياسية وبشكل أقل بكثير أحزاباً وتيارات. يظهر ذلك بوضوح في مناطق شمال حلب أكثر من غيرها، كون هيئة تحرير الشام تمنع الأنشطة السياسية وإنْ كانت فاعليتها تقتصر على الجانب الدعوي والتنظيمي.

غالباً ما تأخذ الهيئات السياسية شكلاً مناطقياً؛ يُلاحَظ ذلك من خلال أسمائها وأنشطتها؛ فهناك مثلاً الهيئة السياسية لمحافظة حلب وأخرى لإدلب وحماة ودير الزور، وتُعبّر في الاجتماعات والندوات والبرامج التي تقيمها عن المشاكل والقضايا الخدمية والسياسية والعسكرية والأمنية، والنقاشات غالباً ما تأخذ أيضاً بُعداً مناطقياً.

الهيئات السياسية هي فعلياً وسيلة للوصول السياسي بالنسبة لبعض الأعضاء، لا سيما المتنفّذين فيها، أو للتعبير عن الأفكار والمشاغل المناطقية أو الأيديولوجية. لكن معظم الهيئات والأحزاب تعثّرت في مساعي إظهار نفسها كقوى سياسية فاعلة في مناطق المعارضة وبقيت ككيانات شكلية بأداء ضعيف.

يغيّر سلوك الهيئات والأحزاب تبعاً للمنطقة التي ينشطون فيها. في إدلب تمنع هيئة تحرير الشام الكيانات السياسية من أي حضور فاعل، لذلك قامت بنقل أنشطتها إلى الواقع الافتراضي أي عقد الاجتماعات والندوات عَبْر الإنترنت، والذي حدّ بشكل كبير من قدرتها على الوصول والتأثير. أما في مناطق شمال حلب فهناك قدرة لتلك الكيانات على التحرك بشكل أفضل، لكن الأثر غير ملحوظ نهائياً بسبب عدم اشتباكها بالشأن العامّ.

ثانياً: النخبة المحليّة في الشمال السوري

في الأحوال العادية تؤثر النخب في المجتمع السوري[6]، من خلال مكونات المجتمع المدني، التي تضم أشخاصاً لهم أدوار اجتماعية بارزة، ويقتصر دور النخب غالباً على التأثير في هؤلاء الأشخاص. بعد عام 2011 لم تَعُد النخبة السورية مقتصرة على الشخصيات التقليدية؛ حيث ظهرت نُخَب مستجدّة وأصبحت تؤثر وتؤدي أدواراً بارزة في المجتمع المدني.

1. حالة النخبة التقليدية:

توجد في الشمال السوري نخبة تقليدية، يُشكّل أشخاصها امتداداً للأفكار التي كانت حاضرة قبل عام 2011، أي القومية والإسلامية وبشكل محدود للغاية اليسارية. تنشط النخبة التقليدية إمّا بشكل مستقلّ عَبْر المشاركة في الفعاليات أو بشكل مشترك عَبْر المنظمات الفئوية وتحديداً النقابات والهيئات السياسية.

أثّر النزاع نسبياً في معتقدات هذه النخبة الموجودة شمال البلاد؛ حيث تراجعت الأفكار القومية وحلّت مكانها النزعات المناطقية والتوجّهات المحليّة، فأصبح حضور هذه النخبة مرتبطاً في كثير من الأحيان بأدوار الوجاهة الاجتماعية كالوساطة لحلّ النزاعات الأهلية والتمثيل الرمزي في الاجتماعات والاحتفالات وغيرها.

ارتبطت علاقة النخبة التقليدية بالمجتمع المدني في الشمال السوري عَبْر الأدوار التي تؤديها –سابقة الذكر– إضافة إلى التواصل والاحتكاك مع النخبة المستجدة التي ظهرت بعد عام 2011 وشغلت أدواراً أوسع وأكبر في مختلف مجالات الشأن العامّ.

[6] يقصد بالنخب الشخصيات التي تتميز بقدرتها على التأثير أكثر من غيرها، بسبب نشاطها الفكري، أو الإعلامي، أو الخيري.

وقد تراجع تباعاً حضور وتأثير النخبة التقليدية لصالح النخبة المستجدة مع استمرار تأثير دورها في بعض المسائل المحلية. أسهم في هذا التراجعِ غيابُ حضور مؤسسات المعارضة السياسية الرسمية في الشمال السوري؛ كون النخبة التقليدية ما تزال تسيطر على تلك المؤسسات، وكان يمكن للنخبة التقليدية في الشمال السوري أن تشكّل امتداداً لها.

عموماً، يمكن وصف النخبة السورية التقليدية بأنها نخبة منغلقة على ذاتها، لم تستطع مواكبة مختلف التغيرات التي طرأت على المجتمع السوري، مما أدّى إلى ظهور نُخَب مستجدة، اخترقت حالة الجمود في المجتمع المدني.

2. حالة النخبة المستجدّة:

ظهرت النُّخَب المستجدة بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية عام 2011، وبثّت الحياة في المجتمع المدني السوري، ولم تجد هذه النخبة أي صعوبة أو مشكلة في التواصل مع المجتمع المدني والتفاعل معه، وقد ألقت النخبة المستجدة على عاتقها مسؤوليات حماية قِيَم واستقلال المجتمع المدني؛ كونه يشكل صلة الوصل بينها وبين المجتمع، وكونها مدينة له بعلاقة تبادلية، فهو قد ساهم بظهور هذه النخب، من خلال توفيره لحوامل اجتماعية، وسياسية، أبرزت قدرات هذه النخب، وهي ساهمت بظهور حالة المجتمع المدني، من خلال الجهد الذي بذلته في الشأن العام.

غطّت النخب المستجدة مختلف أنشطة المجتمع المدني في مناطق المعارضة شمالاً من قضايا السياسة والإعلام والاقتصاد والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والمرأة وغيرها. فاقتصادياً كانت هذه النخب قناة لوصول الدعم الإغاثي لمناطق المعارضة سواء القادم عَبْر المنظمات الدولية والعربية، أو عَبْر مساهمات الأفراد. وإدارياً ساهمت في تأسيس وإدارة المجالس المحلية والنقابات المهنية والمديريات والمدارس، وما تزال تؤدي دوراً في حماية الكثير من المطالب المدنية التي نادى بها المتظاهرون عام 2011.

في الواقع، كان لغياب مؤسسات الدولة بشكل كامل في كافة القطاعات دور في إتاحة المجال واسعاً لنشاط النخب المستجدة، ورغم أنّها لم تسدّ هذا الفراغ لكنّها أثبتت حضورها وقدرتها على المشاركة في مراقبة وصياغة توجُّهات السلطة المحلية انطلاقاً من أولويات المجتمع المحلي واحتياجاته وتطلعاته. فعادة ما ينشأ المجتمع المدني في المساحة التي تتركها السلطة للمجتمع لينظم شؤونه فيها، وبذلك فالمجتمع المدني يبقى عادة

ضِمن الأُطُر، والحدود، التي تضعها السلطة، أما في الحالة السورية فقد كان هناك غياب كامل لهذه الأُطُر والحدود، مما أدى إلى وجود نشاط أوسع للنخب المستجدة.

فقدت النخبة التقليدية حضورها لصالح النخب المستجدة، التي أثبتت فاعليتها ضِمن جميع مكونات المجتمع المدني من نقابات وكيانات سياسية وجمعيات خيرية ومؤسسات إعلامية وشبكات مناصرة، واستطاعت تفعيل دورها بعد أن كانت مجرّد ظل للحزب الواحد في سورية قبل عام 2011. لقد ساهمت النخب المستجدة بإعادة هيكلة المجتمع المدني وتنظيمه في مناطق المعارضة، وأنتجت حالة فريدة من تنظيم المجتمع لنفسه وإدارته لشؤونه في ظل غياب كامل للسلطة.

لكن لا بدّ من المقارنة بين حالة المجتمع المدني في مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام في إدلب، مع نظيرتها في مناطق نفوذ الجيش الوطني السوري شمال حلب؛ والتي تُظهر أن انتكاس المجتمع المدني في مناطق المعارضة أمر وارد بشدة، ولا يمكن الاستناد للوضع الراهن كضامن للحريات العامة، في مواجهة السلطات المحلية والعسكرية.

خُلاصة

حضر المجتمع المدني في الشمال السوري في مختلف مجالات الشأن العامّ وأثّر فيها؛ حيث أعاد تعريف المنظمات الفئوية كطرف بعيد عن اتجاهات السلطة، ونظّم عمل بعض المهن الحرة، وساهم ذلك في تحريك المجتمع وعدم تركه لحالة الجمود.

نشأت منظمات لم تكن معروفة من قبل المجتمع المدني، كتلك التي تنشط في مجال التنمية البشرية، وساهمت نسبياً في رفد المجتمع المدني بالكوادر والفاعلية. وكان للعمل الإنساني والخيري دور في مساندة الناجين والنازحين والفارين من جرائم النظام.

لقد أسهمت عودة حضور المجتمع المدني في تشكيل الحياة السياسية شمال البلاد؛ حيث نشأت التجمعات الحزبية والحركات والأنشطة السياسية التي كان مجرّد ذكرها يؤدي إلى اعتقال أصحابها قبل عام 2011.

هذا ينطبق أيضاً على ظهور الكيانات الإعلامية؛ حيث أظهر المجتمع المدني قدرة نسبية على حماية حرية الإعلام والرأي لكن بقي متأثّراً بتدخُّل السلطات المحليّة.

إذاً بقي نشاط المجتمع المدني ومدى فاعليته متأثّراً بالسلطة التي تسيطر على المنطقة الجغرافية الموجود فيها ضِمن مناطق المعارضة، فهناك نشاط ملحوظ، وفاعلية كبيرة، في مناطق نفوذ الجيش الوطني شمال حلب والرقة، الذي لا يتدخّل عادة وبشكل سافر في شؤون ونشاط المجتمع المدني. بينما في منطقة إدلب حيث تسيطر هيئة تحرير الشام، التي تسيطر على المنطقة، وتسعى لأن يكون كل شيء تحت سلطتها، وإدارتها مما يحدّ من أنشطة المجتمع المدني ويُقيّدها.

من جانب آخر، أدّى انغلاق النخبة التقليدية على ذاتها قبل عام 2011 إلى جمودها وتعثُّرها عن الانخراط الفعّال والمؤثّر على أنشطة المجتمع المدني بعد هذا التاريخ باستثناء الحضور المحدود في بعض مجالات الشأن العامّ. بالمقابل أظهرت النخبة المستجدة فاعلية كبيرة في جميع المجالات.

أخيراً شكّل غياب التنسيق بين أنشطة المجتمع المدني والنخبة المحليّة في الشمال السوري، وكذلك عدم توجُّهها لتشكيل سلطة موازية نقطة ضعف كبيرة لها، لذلك كان –وما يزال– تشكيل هذه السلطة هدفاً مُلِحّاً عَبْر هيئة تأسيسية، تتولى صياغة ميثاق للعمل المدني، وتنبثق عنها لجنة تنفيذية تتولى إدارة هذا العمل، وصولاً لانتخاب سلطة تُسهم في عملية الإصلاح والبناء شمال البلاد.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول – تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co